الأمم المتحدة

S/2021/873



Distr.: General
14 October 2021
Arabic
Original: English

تنفيذ قرار مجلس الأمن 1559 (2004)

التقرير نصف السنوي الرابع والثلاثون للأمين العام

أولا - معلومات أساسية

1 - هذا التقرير هو التقرير نصف السنوي الرابع والثلاثون المقدم من الأمين العام عن تنفيذ قرار مجلس الأمن 1559 (2004). ويتضمن التقرير استعراضاً وتقييماً لتنفيذ القرار منذ صدور التقرير السابق بهذا الشأن (S/2021/396) في 22 نيسان/أبريل 2021، ويتناول التطورات المستجدة حتى 27 أيلول/سبتمبر 2021.

ثانيا - تنفيذ القرار 1559 (2004)

2 - أُحرز تقدم محدود في تنفيذ القرار 1559 (2004) منذ أن اتخذه مجلس الأمن في 2 أيلول/سبتمبر 2004. فعدد من أحكامه لم يُنفذ بعد، بما في ذلك ما يتعلق منها بوجود الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية وأنشطتها.

ألف - سيادة لبنان وسلامته الإقليمية ووحدته واستقلاله السياسي

3 - سعى مجلس الأمن، باتخاذه القرار 1559 (2004)، إلى المساعدة في تعزيز سيادة لبنان وسلامته الإقليمية ووحدته واستقلاله السياسي تحت سلطة حكومة لبنان وحدها دون منازع في جميع أنحاء البلد، وفقا لاتفاق الطائف المبرم في عام 1989 الذي التزمت به جميع الأطراف السياسية في لبنان. وظل تحقيق هذا الهدف هو الأولوية التي أتوخاها فيما أبذله من جهود.

4 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ظل لبنان يعاني من التأخر الذي طال أمده في تشكيل الحكومة، والأزمة الاجتماعية الاقتصادية الحادة، وجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، وتداعيات انفجار مرفأ بيروت في 4 آب/أغسطس 2020.

5 - وفي 10 أيلول/سبتمبر 2021، شكل رئيس الوزراء المكلّف، محمد نجيب ميقاتي، حكومة مؤلفة من 24 وزيرا، بعد مرور أكثر من عام على استقالة الحكومة السابقة. وتضم الحكومة الجديدة امرأة واحدة و 23 رجلا، مما يمثل انخفاضا في نسبة النساء من 30 في المائة في الحكومة السابقة إلى 4 في المائة.



21-14817 (A) 181021 191021



ونالت الحكومة وبيانها الوزاري الثقة في البرلمان في 20 أيلول/سبتمبر بأغلبية 85 صوتا من أصل 100 نائب حضروا الجلسة. وركزت الحكومة في بيانها على المسائل الاقتصادية والمالية، وأكدت "التزامها إجراء الانتخابات النيابيّة في موعدها كما وإجراء الانتخابات البلدية والاختيارية" وكذلك "حرصها على استكمال كُل التحقيقات لتحديد أسباب [انفجار مرفأ بيروت] وكشف الحقيقة كاملةً ومُعاقبة جميع المُرتكبين". وكررت الحكومة في البيان الوزاري، على غرار البيانات الوزارية السابقة، تأكيد عزم لبنان على وضع حد لانتهاكات إسرائيل لسيادته، مشيرة في هذا الصدد إلى "حق المواطنين اللبنانيين في مُقاومة الاحتلال الإسرائيلي وردّ اعتداءاته واسترجاع الأراضي المُحتّلة". وفي بيان صحفي صدر في 27 أيلول/سبتمبر، رحب أعضاء مجلس الأمن بتشكيل الحكومة الجديدة وأكدوا مجددا دعمهم القوي لاستقرار لبنان وأمنه وسلامته الإقليمية وسيادته واستقلاله السياسي، بما يتفق مع قرارات المجلس 1701 (2006) و 1680 (2006) و 1559 (2004) و 2591 (2021).

6 - وفي هذا السياق، وبعد مرور عام على انفجار مرفأ بيروت، اشتركت فرنسا والأمم المتحدة في عقد مؤتمر لدعم الشعب اللبناني في 4 آب/أغسطس. وشددت نائبة الأمين العام، أمينة محمد، في كلمتها في المؤتمر، على أن السكان اللبنانيين واللاجئين السوريين والفلسطينيين لديهم احتياجات طارئة للمساعدة الإنسانية والدعم على التعافي في المدى الطويل، بما في ذلك لنظام شامل للحماية الاجتماعية. وتعهّد المشاركون بتقديم دعم مالي يبلغ مجموعه 370 مليون دولار لتلبية الاحتياجات الأكثر إلحاحا في مجالات الأمن الغذائي والمياه والصرف الصحي والصحة والتعليم، بالإضافة إلى تقديم مساعدة عينية كبيرة.

7 - واستمرت الجهود التي يبذلها قاضي التحقيق طارق بيطار لمتابعة التحقيق في انفجار مرفأ بيروت. غير أن طلبه استجواب رئيس الوزراء السابق حسان دياب، ومدير عام أمن الدولة طوني صليبا، ومدير عام الأمن العام اللواء عباس إبراهيم، ونواب ووزراء سابقين، لم يُنفّذ حتى الآن. وفي 4 آب/أغسطس، نُظمت عدة احتجاجات وتجمعات ومسيرات في البلد في ذكرى الانفجار، وفي 12 آب/أغسطس اقتحم ناشطون قصر العدل في بيروت للمطالبة بإجراء تحقيق شفاف في الحادث. وقد شدد المجتمع الدولي في عدة مناسبات على ضرورة إجراء تحقيق نزيه وشامل وشفاف في الانفجار. وفي 27 أيلول/سبتمبر، أفيد بأنه قد تم تعليق التحقيق بعد أن طلب وزير الداخلية الأسبق، نُهاد المشنوق، تنحية القاضي بيطار، في انتظار صدور قرار محكمة الاستئناف في بيروت. كما لم يحرز أي تقدم في التحقيق في مقتل لُقمان سليم.

8 - وخلّف نقص الوقود الذي اقترن بأزمة الكهرباء أثرا شديدا على الخدمات الأساسية، بما في ذلك توفير الكهرباء، وخدمات الصحة العامة، وإمدادات المياه العامة، والأعمال التجارية وسبل العيش. وكان لذلك أثر كبير على المرأة، حيث لم يتمكن عدد كبير من مقدمي خدمات الحماية من الاستمرار بتقديم الخدمات بمستويات كافية، فظلت المرأة تتحمل عبئا غير متناسب في مجال رعاية الأطفال والمسؤوليات المنزلية، وتكافح من أجل ضمان استمرار حصول أسرتها على التعليم والرعاية الصحية والغذاء النظيف. وفي حين تباطأ انتشار كوفيد-19 بشكل عام خلال الفترة المشمولة بالتقرير، فإن قدرة المستشفيات على تلبية احتياجات المرضى تأثرت بشكل كبير بسبب نقص الوقود وانقطاع التيار الكهربائي ونقص الأدوية.

9 - وفي 16 أيلول/سبتمبر، تم استيراد وقود الديزل من جمهورية إيران الإسلامية إلى لبنان، بحسب التقارير الواردة. وجاء ذلك بعد أن أعلن الأمين العام لحزب الله، حسن نصر الله، في ثلاثة خطابات ألقاها في آب/أغسطس أن حزبه سيشتري وقود الديزل للبنان من جمهورية إيران الإسلامية. وفي 13 أيلول/سبتمبر، أعلن أن حكومة الجمهورية العربية السورية وافقت على استقبال السفن وأن "الوقود سيصل من [سوريا] إلى

لبنان عبر الحدود البرية". وقال رئيس الوزراء السيد ميقاتي في مقابلة إعلامية أجريت معه في 17 أيلول/سبتمبر، ردا على سؤال حول وصول شاحنات تحمل وقودا إيرانيا إلى لبنان في إطار عمليه يسّرها حزب الله إنه "حزين على انتهاك سيادة لبنان".

10 - وأعلنت الرئاسة اللبنانية في 19 آب/أغسطس عن مناقشات مع البنك الدولي والولايات المتحدة الأمريكية وبلدان أخرى بشأن إطار إقليمي للطاقة من شأنه أن يسمح للبنان باستيراد الغاز الطبيعي من مصر عبر خط أنابيب الغاز العربي عن طريق الأردن والجمهورية العربية السورية، والكهرباء من الأردن. وقام وفد وزاري لبناني رفيع المستوى برئاسة نائبة رئيس الوزراء ووزيرة الدفاع ووزيرة الخارجية والمغتربين بالوكالة في حكومة تصريف الأعمال، زينة عَكَر، بزيارة دمشق في 4 أيلول/سبتمبر لمناقشة المسألة. وكانت تلك الزيارة هي الأولى التي يجريها مسؤولون لبنانيون على هذا المستوى إلى الجمهورية العربية السورية بصفة رسمية منذ عام 2011. وفي اجتماع عُقد في عَمّان في 8 أيلول/سبتمبر، اتفقت وزيرة الطاقة والثروة المعدنية في الأردن، ووزير البترول والثروة المعدنية في مصر، ووزير النفط والثروة المعدنية في الجمهورية العربية السورية، ووزير الطاقة والمياه في لبنان على إيصال الغاز الطبيعي المصري إلى لبنان عبر الأردن والجمهورية العربية السورية، كما اتفقوا على خطة عمل وجدول زمني لتنفيذ المشروع.

11 - وشجع مجلس الأمن حكومة الجمهورية العربية السورية بقوة، في قراره 1680 (2006)، على الاستجابة للطلب الذي قدمته حكومة لبنان لترسيم حدودهما المشتركة، مشيرا إلى أن هذه التدابير ستشكل خطوة هامة نحو تأكيد سيادة لبنان وسلامته الإقليمية واستقلاله السياسي وتحسين العلاقات بين البلدين.

12 - ولا يزال ترسيم حدود لبنان وتعليمها أيضا بالغي الأهمية للتمكين من مراقبة الحدود وإدارتها على النحو السليم، ومنع التهريب، بما يشمل حركة الناس والسلع وربما الأسلحة. كما أنهما يظلان ضروريين لضمان السيادة الوطنية والسلامة الإقليمية. وفي حين أن ترسيم الحدود مسألة تعني طرفيها، يبقى إحراز التقدم بشأن هذه المسألة التزاما منوطا بلبنان والجمهورية العربية السورية وفقا للقرار 1680 (2006).

13 - ووردت تقارير عن محاولات لتخويف السوريين في لبنان في 20 أيار/مايو، خلال التصويت في الخارج في الانتخابات الرئاسية السورية، بما في ذلك شن هجمات على مركبات متجهة إلى السفارة السورية في بيروت. وأظهرت لقطات فيديو مهاجمين يرشقون السيارات بالحجارة ويحطمون النوافذ بالعصي في عدة مناطق داخل العاصمة وخارجها، مما أسفر عن وقوع عدة إصابات. كما وردت أنباء عن تهديدات بالعنف ضد الأشخاص الذين لا يرغبون في التصويت، وعن دعوات وجّهها بعض السياسيين اللبنانيين إلى الحكومة لإعادة اللاجئين السوريين إلى بلدهم.

14 - واستمرت إسرائيل في احتلال الجزء الشمالي من قرية الغجر ومنطقة متاخمة لها شمال الخط الأزرق، في انتهاك لسيادة لبنان وللقرارين 1559 (2004) و 1701 (2006).

15 - ولم يُحرز أي تقدم فيما يتعلق بمسألة منطقة مزارع شبعا. وفضلا عن ذلك، لم تقدم الجمهورية العربية السورية ولا إسرائيل ردا بشأن التحديد المؤقت للمنطقة الوارد في تقرير الأمين العام عن تنفيذ القرار 1701 (2006) المؤرخ 30 تشرين الأول/أكتوبر 2007 (S/2007/641).

16 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت الطائرات المسيَّرة من دون طيار والطائرات الثابتة الجناحين، بما فيها المقاتلات النفاثة التابعة لجيش الدفاع الإسرائيلي، التحليق فوق لبنان بصفة يومية تقريبا، في انتهاك للسيادة الإقليمية للبنان وللقرارين 1559 (2004) و 1701 (2006). وفي رسالتين متطابقتين

مؤرختين 1 حزيران/يونيه موجّهتين إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن (A/75/913-S/2021/537)، ذكرت الممثلة الدائمة للبنان باسم حكومتها أنه في ليل 7 إلى 8 نيسان/أبريل 2021، خرقت الأجواء اللبنانية طائرات حربية تابعة للجيش الإسرائيلي وأطلقت عدة صليات من الصواريخ حيث استهدفت محيط دمشق. وفي رسالة مؤرخة 22 تموز/يوليه موجهة إلى رئيس مجلس الأمن (S/2021/712)، أدانت الممثلة الدائمة للبنان، بناء على تعليمات من رئيس الجمهورية اللبنانية، ونائبة رئيس الوزراء ووزيرة الدفاع ووزيرة الخارجية والمغتربين بالوكالة آنذاك "الاعتداءات والخروقات التي ارتكبتها إسرائيل مؤخرا ضد لبنان باستهداف مواقع عسكرية سورية انطلاقا من الأراضي والأجواء اللبنانية". وفي رسالتين متطابقتين مؤرختين 19 آب/أغسطس موجهتين إلى الأمين العام وإلى رئيس مجلس الأمن (A/75/1001-S/2021/743)، أعلنت الممثلة الدائمة للبنان باسم حكومتها بأن الطيران الحربي الإسرائيلي قام في اليوم نفسه بتنفيذ طلعات جوية على علو منخفض فوق لبنان جرى خلالها "إطلاق صواريخ من الطائرات الحربية الإسرائيلية من الأجواء اللبنانية بشكل فاضح، واستهداف مواقع في سوريا" وأن هذا الخرق "أحدث حالة هلع لدى المواطنين اللبنانيين" و "شكل تهديداً مباشراً وخطيراً لحركة الملاحة المدنية اللبنانية وسلامة الطيران المدني".

17 - ولا تزال الحالة المالية للمحكمة الخاصة بلبنان بالغة السوء. وبسبب قيود التمويل، لن تتمكن المحكمة في عام 2021 إلا من مواصلة إجراءات استئناف الادعاء لحكم تبرئة حسن حبيب مرعي وحسين حسن عنيسي في قضية *عياش وآخرين* الرئيسية المتعلقة بالتفجير الذي وقع في 14 شباط/فبراير 2005 وأسفر عن مقتل 22 شخصا، بمن فيهم رئيس الوزراء رفيق الحريري، وإصابة 226 آخرين. ولا تزال الإجراءات في "القضايا المتلازمة" المتعلقة بالاعتداءات التي تعرض لها مروان حمادة وجورج حاوي والياس المرّ موقوفة بأمر من الدائرة الابتدائية الثانية. وبالنسبة لعام 2022، ستشمل الميزانية البالغ قدرها 8,3 ملايين دولار التي وافقت عليها لجنة إدارة المحكمة تمويلا لاستكمال الاستئناف، والخفض التدريجي للأنشطة، وبدء المرحلة المتبقية من المحكمة بمجرد إكمال الاستئناف.

باء - بسط سيطرة حكومة لبنان على جميع الأراضي اللبنانية

18 - واصلت حكومة لبنان جهودها الرامية إلى بسط سلطة الدولة على جميع الأراضي اللبنانية، على نحو ما دعا إليه اتفاق الطائف والقرار 1559 (2004).

19 - وفي أعقاب زيارة رسمية إلى فرنسا قام بها قائد الجيش اللبناني العماد جوزيف عون في 25 أيار/مايو، استضافت فرنسا في 17 حزيران/يونيه مؤتمراً وزارياً افتراضيا ترأسته مع إيطاليا وعُقد بدعم من مكتب منسقة الأمم المتحدة الخاصة لشؤون لبنان من أجل حشد الدعم الطارئ لقوات الأمن في لبنان. وعقد اجتماعان لمتابعة ذلك المؤتمر في 25 آب/أغسطس و 21 أيلول/سبتمبر على التوالي. وعرض الجيش اللبناني احتياجاته الفورية على المشاركين، بما في ذلك طلبات تتعلق بنقل القوات وإيصال الأغذية وتوفير المواد الطبية وقطع الغيار. وقد تم تسليط الضوء في الاجتماعين على الحاجة الملحة إلى المساعدة النقدية لدفع أجور الجنود.

20 - وفي الفترة من 13 إلى 15 آب/أغسطس، أدت الأزمة الناجمة عن رفع الدعم عن الوقود إلى تدهور حاد في الحالة الأمنية في جميع أنحاء البلد. وفي أعقاب اجتماع عقد في 13 آب/أغسطس بين قائد الجيش اللبناني ومدراء قوات الأمن الداخلي والمديرية العامة للأمن العام وأمن الدولة، كثفت الأجهزة الأمنية جهودها لمداهمة المخازن غير القانونية للوقود وبدأت بمصادرة الوقود وإعادة توزيعه على المواطنين

اللبنانيين. وفي ذلك السياق، شهدت بلدة التليل بمحافظة عكار، في 15 آب/أغسطس، انفجار خزان يحتوي على 000 60 لتر من الوقود، مما أسفر عن مقتل 36 شخصا، من بينهم فردان عسكريان، وإصابة أكثر من 80 آخرين. وترأس العماد ميشال عون، رئيس الجمهورية، اجتماعا لمجلس الدفاع الأعلى كلف فيه قوات الأمن بمراقبة عملية توزيع الوقود حتى 15 أيلول/سبتمبر. كما أصدر المجلس تعليماته لقوات الأمن "بضبط الوضع الأمني في منطقة عكار لتفادي أي فلتان أمن، حماية لمصالح المواطنين وسلامتهم". وأدى نقص الوقود أيضا إلى وقوع حوادث متعددة بين أفراد في محطات الوقود، انطوى بعضها على استخدام أسلحة صغيرة وقنابل يدوية وقنابل صاروخية، وأسفر عن وقوع إصابات، وفي بعض الأحيان أشعل توترات طائفية.

21 - وفي سياق منفصل، قُتل عضو حزب الله علي شبلي في 31 تموز/يوليه في الجية بمحافظة جبل لبنان، في إطلاق نار أثناء حفل زفاف على يد أحد أفراد العشائر العربية السنية المقيمة في المنطقة. وجاء الحادث عقب مقتل أحد أفراد تلك العشيرة في 27 آب/أغسطس 2020 (S/2020/1032، الفقرة 27)، على يد السيد شبلي حسبما زُعم. وادّعى أفراد عشائر عرب خلدة المنتمون إلى الطائفة السنية أن عملية القتل تمت بدافع الثأر. وفي 1 آب/أغسطس، قتل خمسة أشخاص على الأقل وسقط عدد من الجرحى في خلدة، محافظة جبل لبنان، في هجوم على أنصار حزب الله كانوا يحضرون تشييع السيد شبلي. ونُسب الهجوم إلى أفراد من العشيرة نفسها. وأعقب ذلك اشتباكات متقطعة استمرت عدة أيام. ووصف عضو البرلمان عن حزب الله، حسن فضل الله، الأحداث بأنها "عدوان كبير وله تداعيات كبيرة ما لم توقف هذه العصابات"، كما وصف الأمين العام لحزب الله في خطاب ألقاه في 23 آب/أغسطس الحادث بأن "ما حصل مجزرة وليس حادثا"، وطالب بتوقيف جميع المتورطين وحث على إيجاد "حل جذري لمسألة الطريق العام (الساحلي الذي يربط بيروت والجنوب)". وفي 3 آب/أغسطس، قام الجيش اللبناني، في عاليه بمحافظة جبل لبنان، بتوقيف فرد متورط في اشتباكات خلدة.

جيم - حل الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية ونزع سلاحها

22 - دعا مجلس الأمن في قراره 1559 (2004) إلى حل جميع الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية ونزع سلاحها، وهذا حكم رئيسي في القرار لا يزال يتعيّن تنفيذه. ويجسّد هذا الحكم ويؤكد من جديد قرارا التزم به جميع اللبنانيين في اتفاق الطائف.

23 - ولا تزال الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية داخل البلد تعمل خارج سلطة الحكومة، في انتهاك للقرار 1559 (2004). وصحيح أن عدة جماعات من مختلف الانتماءات السياسية في لبنان تملك أسلحة خارج سلطة الحكومة، ولكن حزب الله هو أكثر الميليشيات تسلّحاً في البلد.

24 - ولم يُحرز أي تقدّم ملموس نحو حل الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية ونزع سلاحها على نحو ما دُعي إليه في اتفاق الطائف والقرار 1559 (2004). فمنذ اتخاذ هذا القرار، لم تُتّخذ خطوات محددة لمعالجة هذه المسألة الحيوية التي تمس صميم مسألة سيادة لبنان واستقلاله السياسي. وما فتئت عدة أصوات في لبنان تندد باحتفاظ حزب الله بترسانة عسكرية خارج أي إطار قانوني وبتدخله في الجمهورية العربية السورية، وتَعتبرُ هاتين المسألتين عاملين يزعزعان الاستقرار في البلد ويقوضان الديمقراطية. ويرى الكثير من اللبنانيين في استمرار وجود هذه الأسلحة تهديداً ضمنياً بإمكانية استخدامها داخل لبنان لأسباب سياسية.

25 - واحتفاظُ حزب الله وجماعات أخرى بالســـلاح، باعتراف الحزب وهذه الجماعات الأخرى، وتعزيزُ حزب الله لترسـاناته حسـب ما يُزعم، يطرحان عقبة شـديدة أمام قدرة الدولة على ممارسـة سـيادتها وبسـط سلطتها بشكل كامل على أراضيها.

26 - وفي سياق التطورات التي شهدتها إسرائيل والأرض الفلسطينية المحتلة، أُطلقت صواريخ من جنوب لبنان باتجاه إسـرائيل في 13 و 17 و 19 أيار/مايو، وسـقطت الصـواريخ مرتين في إسـرائيل مما أدى إلى إطلاق النيران مرتين رداً على ذلك (S/2021/650، الفقرات 2-4).

27 - وفي الفترة من 11 إلى 19 أيار/مايو، قام أيضـــا المتظاهرون الفلســطينيون واللبنانيون بتنظيم اعتصــامات ومســيرات في عدة مواقع في مختلف أنحاء البلد، ولا ســيما في مخيمات اللاجئين الفلســطينيين، تضـامنا مع الشـعب الفلسـطيني. وفي 14 أيار/مايو، قام متظاهرون في قوافل للمركبات برفع أعلام فلسـطين ولبنـان وحزب الله في عـدة مواقع على طول الخط الأزرق. وفي إحـدى تلـك الحوادث، عبر مـا لا يقـل عن 10 متظاهرين الخط الأزرق قبالة قرية مطلة الإسـرائيلية، حيث غرســوا أعلام فلســطين وحزب الله وألقوا الحجارة وأضرموا النار في حرج. وفتح جنود جيش الدفاع الإسرائيلي النار، مما دفع المتظاهرين إلى العودة إلى شمال الخط الأزرق. وفي رسالتين متطابقتين مؤرختين 17 أيار/مايو موجّهتين إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن (A/75/890-S/2021/482)، ذكرت الممثلة الدائمة للبنان أنه "بتاريخ 14 أيار/مايو 2021، وأثناء تجمّع حشد من المواطنين لتنفيذ وقفة تضـامنية مع الشعب الفلسطيني بالقرب من السياج التقني في محلة إبل القمح ببلدة سرده، أقدمت عناصر [إسرائيلية] على إطلاق النار باتجاه الأراضـي اللبنانية. وأدى ذلك إلى إصابة كل من حسين صلوب ... ومحمد طحان ... وما لبث السيد طحان أن فارق الحياة متأثراً بجراحه".

28 - وفي رســالتين متطابقتين مؤرختين 27 أيار/مايو موجّهتين إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن (S/2021/507)، ذكر الممثل الدائم لإسـرائيل أن كون الصـواريخ قد أُطلقت من جنوب لبنان دليل واضــح على وجود أسـلحة غير مأذون بها في جنوب لبنان وتأكيد لشـكاوى إسـرائيل المتكررة بشـأن هذه المســألة. وذكر أيضـا أن نائب الأمين العام لحزب الله، الشـيخ نعيم قاسـم، صـرَّح علنا على قناة المنار في 22 أيار/مايو 2021 أن حزب الله رعى العديد من الأحداث التي وقعت مؤخرا بالقرب من الخط الأزرق. وهذا يدل بوضوح على الصلة المباشرة بين نشاط حزب الله في جنوب لبنان والحالة الأمنية في المنطقة. وفي رسالتين متطابقتين مؤرّختين 21 تموز/يوليه موجهتين إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن (S/2021/672)، ذكر الممثل الدائم لإسرائيل أنه خلال تنفيذ عملية "حارس الأسوار" في غزة في الفترة ما بين 10 و 21 أيار/مايو، حدثت زيادة كبيرة في الهجمات وغيرها من الأنشـــطة العدائية التي يشـــنها حزب الله وغيره من الجماعات المسلحة في لبنان.

29 - وفي 20 تموز/يوليه، أُطلق صاروخان من لبنان باتجاه إسرائيل، مما أدى إلى إطلاق جيش الدفاع الإسرائيلي نيران المدفعية على لبنان.

30 - وفي 4 آب/أغســطس، أُطلق صـــاروخان من لبنان باتجاه إســرائيل، مما أدى إلى إطلاق نيران المدفعية الإسـرائيلية. وفي 5 آب/أغسـطس، أفاد جيش الدفاع الإسـرائيلي بأنه قام بغارات جوية اسـتهدفت ثلاث مناطق في جنوب لبنان. وفي 6 آب/أغسـطس، أُطلق صـاروخان من لبنان باتجاه إسـرائيل، مما أدى إلى إطلاق جيش الدفاع الإســرائيلي نيران المدفعية على لبنان. وأفاد جيش الدفاع الإســرائيلي بأن 19 صــاروخا أُطلقت من لبنان باتجاه إسـرائيل. وأصـدر حزب الله في ذلك اليوم بيانا أعلن فيه مسـؤوليته

عن إطلاق الصواريخ، وجاء فيه أنه "رداً على الغارات الجوية الإسرائيلية [التي وقعت في لبنان في 5 آب/أغسطس]، قامت المقاومة الإسلامية بقصف أراضٍ مفتوحة في محيط مواقع الاحتلال الإسرائيلي في مزارع شبعا بعشرات الصواريخ من عيار 122 ملم". وأضاف الأمين العام لحزب الله، حسن نصر الله، في خطاب ألقاه في 7 آب/أغسطس أن "ردّنا يوم أمس مرتبط بالغارات الإسرائيلية المباشرة التي وقعت على جنوب لبنان للمرة الأولى منذ 15 عاما".

31 - وفي رسالتين متطابقتين مؤرختين 6 آب/أغسطس موجهتين إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن (A/75/988-S/2021/711)، ندّدت الممثلة الدائم للبنان، باسم وزارة الدفاع الوطني، بما وصفته الوزارة بقصف إسرائيلي تعرّض له لبنان يومي 4 و 6 آب/أغسطس وتنفيذ الطيران الحربي الإسرائيلي غارتين على الأراضي اللبنانية في 5 آب/أغسطس، مضيفة أن لبنان يدين هذه الاعتداءات الإسرائيلية، ويعتبرها أعمالاً عدائية وخروقات واضحة للسيادة اللبنانية.

32 - وفي رسالتين متطابقتين، مؤرختين 6 آب/أغسطس أيضا، موجهتين إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن (S/2021/710)، ذكر الممثل الدائم لإسرائيل أنه في اليوم نفسه، أطلق حزب الله وابلا من الصواريخ التي بلغ عددها 19 صاروخا على إسرائيل، وأن هذا الهجوم قد نُفِّذ بعد مرور يومين فقط على إطلاق ثلاثة صواريخ أخرى من لبنان باتجاه إسرائيل. وفي بيان صدر في 8 آب/أغسطس، أعربتُ عن قلقي العميق إزاء التصعيد الذي شُهد مؤخرا بين لبنان وإسرائيل عبر الخط الأزرق، بما في ذلك إطلاق الصواريخ على إسرائيل والردّ على ذلك بشنّ الغارات الجوية على لبنان وإطلاق نيران المدفعية عليه.

33 - وفي خطاب ألقاه في 7 آب/أغسطس، قال الأمين العام لحزب الله، حسن نصر الله، إنه بينما كانت جماعة المقاومة عائدة من تنفيذ عمليتها عبر شويا، اعترضها بعض الأشخاص، وتم تسليم أربعة من أفراد المقاومة إلى الجيش اللبناني. وذكر الجيش اللبناني في بيان أنه اعتقل أربعة أشخاص أطلقوا الصواريخ، وصادر قاذفة الصواريخ المستخدمة في العملية. وفي 7 آب/أغسطس، أفرج النائب العام اللبناني عن الأشخاص الأربعة في انتظار محاكمتهم. وفي خطاب ألقاه في 7 آب/أغسطس، ندّد الأمين العام لحزب الله، حسن نصر الله، بعملية الاعتراض باعتبارها محاولة لتأجيج التوترات الطائفية، وقال إن مَن اعتدوا على مقاتلي حزب الله المعنيين "يجب أن يُحقّق معهم من قبل الأجهزة ويحاكموا أمام القضاء". وفي رسالتين متطابقتين مؤرختين 12 آب/أغسطس موجهتين إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن (S/2021/725)، ذكر الممثل الدائم لإسرائيل أن "[إطلاق] سراح الإرهابيين الأربعة هو أمر ينم بوضوح عن أعمال سياسية، ويؤكد مدى هيمنة إيران ووكيلها، حزب الله، على الحكومة المحلية والسلطة في لبنان. وعلاوة على ذلك، فإن مثل هذا العمل من أعمال الإفلات من العقاب إنما يؤدي إلى التشجيع على شن مزيد من الهجمات على إسرائيل". وفي رسالتين متطابقتين مؤرختين 27 آب/أغسطس موجهتين إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن (S/2021/758)، ذكرت القائمة بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لجمهورية إيران الإسلامية لدى الأمم المتحدة أنها ترفض رفضا قاطعا "جميع الادعاءات التي لا أساس لها من الصحة والتي أطلقها النظام الإسرائيلي ضد جمهورية إيران الإسلامية والواردة في الوثيقتين S/2021/710 و S/2021/725".

34 - وفي 8 آب/أغسطس، قال البطريرك الراعي في قدّاس إنه "لا يمكننا أن نقبل أن يتخذ أحد الأطراف قرارات السلام والحرب خارج نطاق قرار الدولة وعملية صنع القرار الوطني المعهود بها إلى ثلثي أعضاء الحكومة". وأضاف قائلا "إننا ندعو الجيش، الذي هو مسؤول بالاشتراك مع القوات الدولية عن أمن الجنوب،

إلى السيطرة على كامل أراضي الجنوب، والتنفيذ الصارم للقرار 1701 (2006)، ومنع إطلاق الصواريخ من الأراضي اللبنانية، ليس حفاظا على سلامة إسرائيل، بل حفاظا على سلامة لبنان".

35 - ولا يزال مجتمع اللاجئين الفلسطينيين يتأثر بتدهور الحالة الاجتماعية - الاقتصادية في البلد، حيث هناك نقص حاد في الوقود والكهرباء في مخيمات اللاجئين. وازدادت حدة التوتر بين اللاجئين ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، حيث نُظّمت احتجاجات كثيرة أدّت إلى إغلاق مكاتب الأونروا بالقوة. وعملت الأونروا على تأمين إمدادات المياه في المخيمات وتقديم مساعدات نقدية إضافية للاجئين. ومع ذلك، فنظرا لأن الاحتياجات فاقت قدرة الوكالة على تلبيتها، ومع توقّع أن يصل العجز في تمويل الميزانية البرنامجية للوكالة إلى حوالي 100 مليون دولار في عام 2021، استمرت الاحتجاجات ضد الوكالة.

36 - وحدثت أيضا زيادة في حوادث العنف بوجه عام في مخيمات اللاجئين، بما في ذلك حالات متصلة بالمخدرات وحالات عنف عائلي وأنواع أخرى من العنف. واندلعت اشتباكات في 6 حزيران/يونيه داخل مخيم الرشيدية، مما أسفر، حسب ما أفادت التقارير، عن مقتل شخصين وإصابة ستة آخرين. وفي 3 و 17 تموز/يوليه، تصاعدت خلافات شخصية في مخيم البداوي إلى حد إطلاق النار، مما أسفر، حسب ما أفادت التقارير، عن مقتل امرأة سورية وفتاة فلسطينية تبلغ من العمر 13 عاما. وفي 27 آب/أغسطس في مخيم عين الحلوة، أسفرت محاولة اغتيال وما تلاها من اشتباكات مسلحة عن مقتل شخص واحد.

37 - واستمرّ كذلك وجود الجماعات المسلّحة الفلسطينية خارج المخيمات. فرغم القرار الذي اتُّخذ في عام 2006 في سياق الحوار الوطني، وتم التأكيد عليه في الجلسات اللاحقة، بنزع سلاح الميليشيات الفلسطينية خارج المخيمات في غضون فترة ستة أشهر، لم يحرز أي تقدم خلال الفترة المشمولة بالتقرير فيما يتعلق بتفكيك القواعد العسكرية الموجودة في البلد والتابعة لكل من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة، وتنظيم فتح الانتفاضة.

ثالثا - ملاحظات

38 - إنني أرحب بتشكيل الحكومة اللبنانية الجديدة. وإن الشعب اللبناني يعاني من أزمة متفاقمة وعسر شديد. وإنني أحث الحكومة اللبنانية الجديدة على تنفيذ خطة إصلاح ملموسة تلبّي احتياجات وتطلّعات الشعب اللبناني، وتشمل إجراء الانتخابات التشريعية في موعدها. وستعمل الأمم المتحدة مع الحكومة في هذا الصدد. وإنني أشجع لبنان على ضمان مشاركة المرأة بصورة كاملة في جميع قطاعات الحكومة، وكذلك في الانتخابات المقبلة.

39 - ويظل من الأهمية بمكان إجراء تحقيق نزيه وشامل وشفّاف في الانفجار الذي وقع في مرفأ بيروت بما يتماشى مع مطالبة الشعب اللبناني بمحاسبة المسؤولين عنه. وأكرر أيضا تأكيد ضرورة إجراء تحقيق شامل وشفاف بخصوص مقتل لقمان سليم.

40 - وإن معالجة الحالة الاجتماعية - الاقتصادية الخطيرة أمر أساسي ليس فقط من أجل مواطني لبنان ولضمان استقراره، بل ولأن الأزمة تؤدي أيضا إلى تآكل مؤسسات الدولة، مما يفتح المجال للجهات الفاعلة من غير الدول لملء هذا الفراغ. ويساورني القلق أيضا إزاء الأثر الأمني للأزمات المتداخلة. فالأجهزة الأمنية تواجه مطالب متزايدة لا تستطيع دوما تلبيتها، وهي تتعرض لضغوط لوجستية ومالية متزايدة. وفي هذا السياق،

يشكّل الدعم المادي المقدّم من المجتمع الدولي للجيش اللبناني أمرا بالغ الأهمية للحفاظ على دور الجيش كضامن لاستقرار لبنان. وإنني أقدّر الدعم الذي قُدّم بالفعل لأجهزة الأمن من عدة دول أعضاء، وأشجّع الدول الأخرى على القيام بالشيء نفسه.

41 - وإن الحوادث الأمنية التي وقعت بين لبنان وإسرائيل تمثل تذكرة حيّة بالمخاطر التي يشكلها الاحتفاظ بأسلحة خارج سلطة الدولة واستمرار وجود الميليشيات المسلّحة في لبنان. وإنني أدين بشدة إطلاق الصواريخ من جنوب لبنان إلى داخل إسرائيل. وأدين أيضا إطلاق النيران من إسرائيل، ولا سيما الغارات الجوية التي شُنّت على لبنان في 5 آب/أغسطس. وكان من الممكن أن تؤدي هذه الحوادث بسهولة إلى تقويض الاستقرار عبر الخط الأزرق وإلى تجدّد النزاع.

42 - وما زال الانتشار الواسع للأسلحة خارج سيطرة الدولة، ووجود الميليشيات المسلّحة، وعمليات إطلاق الصواريخ على غرار ما أشير إليه أعلاه، كلها أمور تقوّض الأمن والاستقرار في لبنان، وتشكّل انتهاكا للقرارين 1559 (2004) و 1701 (2006). ويظل احتفاظ حزب الله، وباعترافه، بقدرات عسكرية كبيرة ومتطورة خارج سيطرة حكومة لبنان مصدر قلق بالغ.

43 - وأكرر دعوتي لجميع الأطراف إلى الامتناع عن القيام بأي نشاط عسكري داخل لبنان أو خارجه، بما يتماشى مع شروط اتفاق الطائف والقرار 1559 (2004). ومن الأهمية بمكان أن تصون الأطراف كافة هذا الاتفاق وأن تنفذ أحكامه لتجنب شبح تجدّد المواجهة بين المواطنين اللبنانيين ولتقوية مؤسسات الدولة. ويجب على جميع الأطراف المعنية الإسهام في الجهود الرامية إلى تعزيز مؤسسات الدولة اللبنانية.

44 - وينبغي للدولة اللبنانية أن تكثف جهودها لتنفرد وحدها بسلطة حيازة الأسلحة واستخدام القوة في جميع أنحاء أراضيها. وأواصل حثّ الحكومة والجيش في لبنان على اتخاذ جميع التدابير اللازمة لمنع حزب الله والجماعات المسلحة الأخرى من الحصول على الأسلحة وبناء قدرات شبه عسكرية خارج نطاق سلطة الدولة، في انتهاك للقرارين 1559 (2004) و 1701 (2006).

45 - وتشير الدعوات الصادرة عن شرائح عديدة من السكان اللبنانيين من أجل التنفيذ الكامل للقرار 1559 (2004) ورفض حيازة السلاح خارج نطاق مؤسسات الدولة إلى أن احتفاظ حزب الله بالسلاح لا يزال مسألة مثيرة للانقسام داخل المجتمع اللبناني.

46 - ولا يعد استمرار مشاركة حزب الله، وباعترافه، في النزاع الدائر في الجمهورية العربية السورية انتهاكا لسياسة النأي بالنفس ومبادئ إعلان بعبدا لعام 2012 فحسب، بل وينطوي أيضا على خطر إقحام لبنان في النزاعات الإقليمية ويطرح مخاطر زعزعة استقرار لبنان والمنطقة. كما أنه دليل على عدم تقيّد حزب الله بنزع سلاحه، ورفضه الخضوع للمساءلة أمام مؤسسات الدولة نفسها التي يُتوخّى تعزيزها بتنفيذ القرار 1559 (2004). ويظل من دواعي القلق أيضا ما تفيد به التقارير من مشاركة حزب الله وعناصر لبنانية أخرى في القتال الدائر في أماكن أخرى في المنطقة.

47 - وينبغي لبلدان المنطقة التي تربطها بحزب الله علاقات وثيقة أن تشجع على نزع سلاح الجماعة وتحويلها إلى حزب سياسي مدني صرف، وفقا لأحكام اتفاق الطائف والقرار 1559 (2004)، وبما يخدم مصلحة السلام والأمن في لبنان والمنطقة على أفضل وجه.

48 - وأدين بشدة جميع الانتهاكات لسيادة لبنان وسلامته الإقليمية، لأنها تقوّض الثقة في الأجهزة الأمنية والمؤسسات الحكومية اللبنانية، وتشيع القلق لدى السكان المدنيين. وإن ما زُعم من استخدام جيش الدفاع الإسرائيلي بشكل متكرر للمجال الجوي اللبناني لضرب أهداف في الجمهورية العربية السورية يثير بالغ القلق، بحكم الخطر الذي يشكله على استقرار المنطقة. وأجدّد الدعوات التي وجهتها إلى إسرائيل من أجل التقيّد بالتزاماتها بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وسحب قواتها من الجزء الشمالي من قرية الغجر ومنطقة متاخمة شمال الخط الأزرق، وكذلك التوقّف فورا عن التحليق بطائراتها داخل المجال الجوي اللبناني.

49 - ومن الضروري أن تواصل الجهات المانحة تزويد الأونروا بالتمويل، بما في ذلك تلبيةً لطلبها المساعدة النقدية حتى تعالج الحالة الاقتصادية المتدهورة في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين، التي تفاقمت بسبب أزمة كوفيد-19، حتى تتمكن من مواصلة دورها الأساسي وتوفير الخدمات. وإن دور الوكالة في الحفاظ على الاستقرار في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين هو الآن أكثر أهمية من أي وقت مضى وهو حيوي لكرامة وأمن اللاجئين الفلسطينيين. وليس في بذل هذه الجهود ما يخلّ بالحاجة إلى تسوية عادلة لقضية اللاجئين الفلسطينيين ضمن سياق تسوية شاملة في المنطقة.

50 - ومع اختتام المحكمة الخاصة بلبنان إجراءاتها، أثق بأن لبنان سيضمن محاسبة من يقفون وراء الأعمال الإرهابية في محاكمه المحلية بما يتماشى مع التزاماته بموجب القانون الدولي.

51 - وإنني أعوِّل على استمرار التزام حكومة لبنان بتعهداتها الدولية، وأهيب بجميع الأطراف والجهات الفاعلة التقيّد التام بالقرارات 1559 (2004) و 1680 (2006) و 1701 (2006). وستُواصل الأمم المتحدة بذل مساعيها من أجل تنفيذ تلك القرارات وسائر القرارات المتعلّقة بلبنان تنفيذاً تاماً.
